1001 Connecticut Ave NW, Suite 205 • Washington, D.C. 20036 • (202) 621-6141 • www.adhrb.org • @ADHRB

**منظمة أمريكيون للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين تصدر تقريراً تقيم فيه عهد الملك عبدالله وتدرس الحاجة للإصلاح في المملكة العربية السعودية**

يناير 23، 2015 – واشنطون – أصدرت اليوم منظمة أمريكيون للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين تقييماً عن عهد الملك السعودي عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود الذي توفي اليوم بعد أكثر من عقد من الزمن من توليه الحكم. وعلى الرغم من اتخاذه لوصف المصلح وصانع للسلام، تميز عهد الملك عبدالله بتدهور الحقوق المدنية والسياسية وحقوق الإنسان في المملكة.

اكتسبت الحكومة السعودية خلال حكم الملك عبدالله سمعة سيئة باعتقالها السجناء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ففي عام 2007، أصدر الملك عبدالله [قانون مكافحة جرائم الإنترنت](http://www.hrw.org/news/2015/01/23/marginal-gains-basic-rights-denied-under-saudi-king) التي تمكن القضاء من اتهام ومحاكمة المواطنين لتعبيرهم عن آراء معارضة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. في عام 2008، أسس الملك الراحل [محكمة جنائية متخصصة](http://adhrb.org/2015/01/the-saudi-governments-misuse-of-anti-terrorism-legislation/)، بولاية تسمح بمقاضاة أي شخص "يزعج النظام العام أو يهز أمن المجتمع أو يخضع وحدته الوطنية للخطر أو يعطل النظام الأساسي للحكم أو يسيء إلى سمعة الدولة". ومع بداية عام 2014، أصدر الملك عبد الله [قانون العقوبات لجرائم الإرهاب وتمويله لعام 2014](http://www.reuters.com/article/2015/01/13/us-saudi-court-rights-idUSKBN0KM0SX20150113) الذي يسمح للمملكة مقاضاة [النشاط السلمي](http://adhrb.org/2015/01/the-saudi-governments-misuse-of-anti-terrorism-legislation/) والمعارضة السياسية بتهم الإرهاب. كما شهدت أيضاً السنوات الأخيرة من عهد الملك عبدالله زيادة غير مسبوقة في استهداف ومضايقة نشطاء حقوق المرأة.

تتجاوز انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها حكومة الملك عبدالله استهداف المعارضة، فقد عرضت السلطات بشكل منتظم المدانين في قضايا جنائية لعقوبات غير إنسانية وغير اعتيادية. بالإضافة إلى ذلك، فشل الملك عبد الله في حماية حقوق ملايين العمال المهاجرين من خلال التمسك بنظام الكفالة.

في ضوء هذه وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، تحث منظمة أمريكيون للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين الملك الجديد، سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، إلى رسم مسار مختلف للمملكة العربية السعودية. كما يجب على الملك سلمان ضمان الإفراج الفوري عن ما يقارب من [30000](http://www.reuters.com/article/2011/08/25/us-saudi-detainees-idUSTRE77O34O20110825) سجين رأي في المملكة وإصلاح التشريعات لوقف [الاعتقال](http://www.amnesty.org/en/news/saudi-arabia-court-orders-arbitrary-detention-human-rights-defender-2013-04-25) التعسفي و[الاحتجاز](http://www.hrw.org/news/2014/09/23/saudi-arabia-end-arbitrary-detention) غير المبرر بسبب ممارسة الحقوق الأساسية. أيضاً يجب على الملك سلمان اتخاذ خطوات لإنهاء التمييز المنهجي ضد فئة معينة من الشعب.

لتشجيع الملك سلمان على تحسين سجل حقوق الإنسان في بلاده، ينبغي على الولايات المتحدة:

* إطلاق نداءات مستمره على مستوى عالٍ في العلن والخاص إلى حكومة المملكة العربية السعودية للتمسك بالتزامات حقوق الإنسان واحترام موقعها في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وذلك بسن إصلاحات ذات مغزى، بما في ذلك:
	+ الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع السجناء السياسيين
	+ وضع حد لكل أشكال التعذيب
	+ إصلاح القوانين التي تقيد حقوق المرأة
	+ سن قوانين تحمي العمال الوافدين من سوء المعاملة والاستغلال
* التأكد من أن العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة والسعودية مطابقة لمحتوى ["قانون ليهي"](http://www.leahy.senate.gov/issues/human-rights) لتجنب التورط في انتهاكات حقوق الإنسان
* الضغط من أجل التنفيذ الكامل لإجراءات حماية حرية الدين والمعتقد
* التنظيم، من خلال الجنة المعنية في الكونغرس، لجلسة استماع تتناول انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من خلال قانون العقوبات لجرائم الإرهاب وتمويله.